ردّ على بحث: مشكلات النحو(*)

أمين عبدالله سالم

كلية اللغة العربية ـ المنوفية

(*) وعدت المجلة قراءها بنشر تعقيب على دراسة «مشكلات النحو بين القديم والجديد» في عددها السابق، وها هي تفي بما وعدت.

نشرت مجلة الدراسات اللغوية في عـددها السابق [المجلد الأول ـ العدد الثاني (ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ/ يوليو ـ سـبتمبر ١٩٩٩م)] مقالاً للكاتب كاصد يـاسر الزيدي، استأثر بالصـفحات (٢٠١-٢٢٨)، وتضمن دراسـة عنونها صاحبها بـ «مشكلات النحو بين القديم والجـديد». تعرض فيه لقضية طال الحديث عنها وناقشها النحويون قديماً وحديثاً.

وبعد قراءة المقال وجدت فيه أموراً عدّة تسـتوجب الأمانة مناقشتها والرد عليها ليستدرك القراء والباحثون الذين اطلعوا على المقال ما فرط فيه؛ إذ وقع الكاتب في أغلاط أسلوبيـة ولغوية، وتعـسف في عدد من أحكامه دون دلـيل مقنع، ورجّح أموراً دون مرجَّح وحمَّل آراء بعض علماء النحو والمفـرسون ما لا تحتمل مما جعله يعلل أشياء تعليلاً غيـر صحيح ويقع في أوهام، وفوق هذا كله ينسب إلى العلماء أقوالاً هم منها براء. ما دفعني لكتابة هذا التعليق.

أولاً: في الفكر النحوي:

قد راقبنا الباحث العزيز ثائراً مهتاجاً، ولا نحسبنا وجدنا من وراء هذه الثورة ما يحملنا على الاطمئنان إليه، أو إكبار هياجه. وإليكم الأفكار التي بنى عليها، وما تستحق من تعليق عجِلٍ.

ص٢٠٣/ ٥ من أسفل: قال: «وفي رأينا أن هذه اللغة حظيت بعناية ربانيّة» أ.هـ

وليس هذا رأياً خاصّاً اهتدى إليه الباحث، وإنما هو حقيقة مِنْ وعد الله بحفظ كتابه الذي به تحفظ لغته، وهذا لا يفتقر إلى اجتهاد مجتهد.

ومن العجيب أن الباحث قد أكَّدَ هذا الفـهم الذي أشرنا إليه ـ بقوله بعد ذلك: «غير أن هذه اللغة بقيت حيّةً...» من الصفحة نفسها.

ص٢٠٥: «تحكيم القواعد المنطقية»

ما هذا العنوان؟ والباحث فاجأ بِه، ولم يتهـدَّ إليه بحسبانه المشكلة الأولى التي نشط للحمل منها على النحاة ـ كما سنرى ـ؟

وهذه قضية نتوقف عندها مع الباحث في نقاط نبرزها:

أولاً: الباحث قـد اجتذّ عبـارات شاردة من أولئك الذين تأثروا ثقافـة الغرب، وروَّجُوا لصُعوبة النحو بانتهـاجه وتأثره المنطق الأرسطيّ، وهو غير صالح للدراسة العلمية، أي المنطق القياسي، والبحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي.

وهذه مغالطة.

ـ فالنحـو العربي من أساسـه قائم على الاسـتقراء الذي تمخـضت عنه ضوابط النحويين، وما أوجد النحويون القاعدة أولاً، ثـم فكَّروا فيما يمكن أن يندرج تحتها من مفردات.

وذلك النقل أوقع البـاحث في حـرج، فالنحـويون يعـرفون النحـو بأنه «علم بأصولٍ مستقرأة من كلام العرب»، «انظر مثلاً: المقرب ص ٤٤».

ـ وقد نـقل الباحث عن حـسن ظاظا قوله: «وكـانت أبوابه لا تتوخـى حدود المنطق الأرسطي، ورسومه بقدر ما تتوخى مـا فيه الكفاية لتقويم الألسنة» س٦ من أسفل.

وقد قـدم الباحث أنَّ النحاة تأثروا بالمنطق الأرسطي ومـقولاته.. فعـمدوا إلى المنطق القياسي» س ٧ وقارن[1].

ـ وأي ضير في تأثر النحـو المنطق بحسبانه نشاطاً ذهنيّـاً لتنظيم الفكر، وتهذيبه

(١) على أن النحويين الحذَّاق تربصُوا لاصطلاحات المنطق ومستعمليها بوصفها ليست من ألفاظ النحويين ولا أوضاعُهم (انظر: الإيضاح في علل النحو ٤٨).

مع رعاية خصوصيات الفنون، والحدود الفاصلة بين العلوم.

ثانياً: ساق الباحث ـ وكلامُـهُ عن أثر المنطق في النحو ـ إشاراتٍ، وتمثـيلاً لا علاقة له بما يؤمَّه

ـ من نحو: «إن الأداة لا تعمل حتَّى تختصّ» [ص٢٠٦/ س٤]. وهذا فهم غير سديد لما قعَّـده النحويون من نحو ذلك. ولم يكن ذلك إلا عن اسـتقراء دءوب، فوصلوا إلى ما وصلوا إليه من عمل المختص بقـبيلٍ، أو إهمال غير المختص. هذا ما ترسمـوه، ولم يذكروه عسفـاً، أو تمنطقاً كما يدعي البـاحث الذي لا يعدو أن يكون كلامه نقلاً لكلام معـروفٍ من أُناسٍ عرف عنهم منهجهم، ولم يصادف لهم ما أمَّلُوه منه، ولم يستقر لهم هذا المنهج بحال.

ـ في التقدير النحوي:

ص٢٠٦، س٢ و١ من أسفل: تحـيّف الباحث النحاة بأنهم يتـعسفون التـقدير للفعل بعـد أداة الشرط الداخلة على الأسـماء «ويصـرون على هذا الأصل إصرار المكابرة» كذا.

ـ وهذا التقـدير ليس ترفاً ولا سرفـاً، وإنما هو شيء ألزمه التـخصص الدلالي الذي غـابَ عـمَّن ينقل عنه الـسيـد الـباحـث من أن هذه الأدوات تمثل ارتبـاطاً بالأحـداث، فلابد من أن يراعى هـذا الحدث ممثـلاً في الفـعل بزمنه. وهذا كمـا قدمتُ ليس ترفاً بل لغرض دلالي معنوي. وربط النحو بالمعنى نظر له صاحبنا كما في (ص٢١١-) فكيـف ذهل عن هذا هنا؟ وعلـى كل حـال يمكن الرجـوع إلى الرضيّ (١/ ٧٦).

ـ ولسنا في غيـر حلّ من أن نؤكّد، أو نذكّر أن ظاهرة الحذف والتـقدير ـ وهي من أهمّ سمات النحو العربي ـ وإن تربص لها الوصفيُّون وعادت من أكّد مقررات

التحـويليين ـ ليست مـقصورة على العـربية، بل هي ظاهرة مـشتركـة في اللغات الإنسانيـة حين يميل المتكلم إلى حذف العناصـر المكررة، أو التي يمكن فهمـها من السياق، والطريقة الـتي يقدّمها المنهج التحويلي في تفـسير ظاهرة الحذف هي هي التي قدمها النحو العربي.

انظر: الألسنية ص ٢٦٦-٢٦٩، النحو العربي والدرس الحديث ص ١٤٩، في إشكالية الدرس النحوي ص ٣٣٣.

والحذف قضـية لاكها الكثـيرون من مدّعي «تحديث» النحـو، ولا أساس لهم. «انظر: نظرية النحو القرآني ص ٥٩».

ص٢٠٧، س٦ في ﴿ولَو أَنَّهُمْ صَبَروا﴾ قال: «مع أن جمـلة الشرط هنا اسمية هي: أنهم صبروا» أ هـ.

وهذا خطأ. فليـست ﴿أَنَّهُمْ صَبَـروا﴾ جملة، بل «أنَّ» ومـعمـولاها في تأويل مفـردٍ، ذلك المفرد هو محل الخلاف، والتـصور: هل هو فاعِلٌ، أو مبـتدأ؟ وهل ذلك المبتدأ له خبر أو لا خبر له؟

ص٢٠٧، س٩ و١٠. قال: «وذهب آخرون إلى ما ذهب إليـه الزمخشري مع تقدير اسم بدل الفعل» أ هـ.

وهذا خطأ، فهم لم يذهـبوا إلى ما ذهب إليه الـزمخشري، فـهو كالكثـير من سابقيه على تقدير فعل مع كون المصـدر المؤول فاعلاً لذلك الفعل المقدر. أما غير الزمخشري ـ (مع ملاحظة أن هذا ليس مذهباً خاصّاً به) ـ ممن أشار إليهم الباحث ـ فعلى تقدير اسم خبر، والمصدر المؤول مبتدأ، وشتان ما بين المذهبين.

ص ٢٠٧ـ التقدير والكوفيون:

ردَّ الأستاذ الباحث ما حكاه ابن هشـام عن الكوفيين من كون المصدر بعد «لو»

فاعلاً وهم يقدرون فعلاً ـ بأن ذلك مخالف لأصول الكوفيين في عدم تقدير فعلٍ بعد أداة الشرط. وذكر أن ذلك (الغريب في الأمر) س٤ وإنما الغريبُ أمْره هو، لأمرين:

الأول: أن اعتماده في المسألة كليّاً على ابن هشام، حتى فيما ينقله عن سيبويه، وغيره، فلماذا استغرب هذا وحده من ابن هشام.

الثاني: أنه لم يذكر كتاباً عن الكوفيين يوثّق ما افتأتَ به لهم عن ابن هشام!!

ص ٢٠٨ ـ نشط الباحث لاختيار المذهب الكوفي، وأنهم أقرب إلى الفهم الدقيق للغة، وأكثر إصابة للحق.

ـ في جعل العمل لـ (اللام)، و(متَّى) في نصب الفعل المضارع.

ـ في أنهم لم يقدروا فعلاً بعد الشرطيان، وأنهم يجعلون المرفوع بعد الشرط فاعلاً بالفعل المرفوع بعده، وأنه جعل هذا تفسيراً لقول الأنباري عن مذهبهم: «يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل»

وهذا فهم غير دقيق لمذهب الكوفيين من ابن الأنباري؛ إذ المرفوع مبتدأ، وذلك المبتدأ مرفوعٌ بما عاد عليه من الفعل؛ إذ كان الضمير المبتدأ نفسه في المعنى، كما أن الخبر المبتدأ نفسه في المعنى، وهذا معنى قولهم: «المبتدأ والخبر يترافعان».

وهذا ردٌّ على قوله: «وأحسب أن من ظن أنهم يرونه مبتدأ لم يصيبوا» مردود عليه بما سبق.

ـ أما تسويته بين «محمد جاء، وجاء محمد» فمن لغو القول الردّ عليه، فقد أهلك بحثاً، وليُنظر مثلاً: «المحرر في النحو القسم الأول ص ١٤٨-١٥١، وعروس الأفراح ١/ ٢٢».

ـ وأمَّا أن يروق له (ص٢٠٩، س٥-) مذهب الأخفش، فأمر لا جديد فيه،

ونحسب أن فهم مـذهب الأخفش في المسألة غير مؤكـد؛ إذ هو مجوز لا موجب (انظر: المعاني ١/ ٤٥٥، منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٣).

ص٢٠٩: قال: «وآية ذلك أن القـوم حين أعياهم الأمـر في دخول (إذا) على الظَّرف، لا الفعل، قدَّر بعـضهم (كان)» وبعضهم «استقـر». وذلك في مثل قول الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظلية ..... أهـ.

وهذا تعالٍ، ويحقُّ لقارئه أنْ يحكم عليه بأنَّ كاتبه بعيد كثيراً عن الفهم النحوي ـ فـ (إذا) لم تدخل في البيت على ظرفٍ، بل على الاسم (باهلي)، شأنها في ذلك شـأنها فـيمـا سبق. وكل مـا هنالك أنه لا يوجد في البـيت مفـسِّر للفـعل المحذوف.

ـ فقدر بعضهم (كان) حيث تقدر، ولا مفسِّر نحو:

..... فهلاً نفسُ ليلى شفيعُها.

ـ وحاول بعضهم ألا يخـرجها من دائرة التفسير، فقدر الـفعل (استقرَّ)؛ إذ هو العامل في (حنظلية) لا كما فهم أخونا أن العامل فيه (تحت).

ـ مرة أخرى ـ لا تقدير.

ص٢١٠. والأستاذ كل همه أن يبقي التراكـيب على صورتها السطحية فـ (إذا) داخلة على الجملة الاسمية، ولا تقدير لفعل محذوف، فإذا ذهب إلى هذا التقدير نحونا به كابن هشام، فهو مشتط (هذا قوله س ٨).

وهذه قضية ـ كـما قدمنا ـ غسلت، بل كما يقولون ـ طبـخت حتى احترقت ـ وبينا صواب التقدير في التقدير دلالة. فما جديده ـ إذن ـ ؟!

ص٢١٠. والتقدير ـ كما يرى صاحبنا ـ (مجافٍ للمنهج الوصفي) (س٦ من أسفل).

والأخ كما قدمنا وتقدم. متيم بالمنهج الحديث، وأهم ما يوصف به أنه شكلي أو صوري، أو سطحي. أي ينظر إلى الصورة اللفظية المختلفة، ويصنفها على أسس معينة، وهذا المنهج الوصفي الشكلي، أو البنياني غُمِزَ بقصوره عن الوفاء بما تتطلبه اللغة ومشكلاتها؛ إذ إنه يدرس المستوى السطحي للكلام، ولا يغوص في المستوى العمقي، وهذا المنهج الوصفي التصنيفي لا يفي بالهدف العلمي لدراسة الألسنية. انظر: (في إشكاليات الدرس النحوي ص ٣٣٢ ـ وما فيه من مراجع).

ص ٢١١. ما معنى قوله في قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾.

«ومما تكلفوه من تقدير وتأويل: تقديرهم فاعلاً لفعل له فاعله في الكلام نفسه، لكنه لم يرد صحيحاً» ؟ كذا؟

ـ وما معنى قوله: «وللفعل في القرآن قوةُ الاسم»؟

ـ وما معنى قوله: «إن الفاعل سِجْنُه [كذا بكسر السين!] إلا أنَّ النحاة أعرضوا عن ذلك؛ لكونه فعلاً، ونسوا الفعل والاسم فرعان من أصل واحد؟... إلخ».

إن النحويين لم يقصروا اجتهادهم على كلمة «أمرٌ» فاعلاً للفعل (بدا) ـ كما أفاد كلام صاحبنا، بل قالوا: الفاعل المقدر (بَدَاءٌ)، أو (سَجْنُهُ) مدلولاً عليه بما بعده من جملة «ليسجننه»، وهذا ما قرُبَ منه صاحبنا.

ـ أما أن يكون الفاعل: «لَيَسْجُنُنَّه» ـ كما قرر صاحبنا ـ فهذا خرط قتاد، ولا يقول به مسكة في النحو لأمرين:

أولاً: كونه جملة ـ لا فعلاً ـ كما ذهب صاحبنا ـ والفاعلُ لا يقع جملةً.

ثانياً: أنَّه جملة أخرى، هي جملة قسم، فقوله: «ليسجننه» جواب قسم محذوف، وذلك القسم وجوابه معمول لقولٍ مضمر ـ هذا الذي يرشد إليه معنى

النص الكريم، ويقرره النحويون ـ وإذا كان قوله: «ليسجننه» جواب قسم، فجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، فكيف تكون فاعلاً؟

ويضاف أمرٌ آخر أنَّ جملة القسم لا يعمل فيها إلا قول ـ أي جملة القسم عموماً ـ كما ألمحنا من قريب. والفعل «بدا» ليس قولاً. فضلاً عن افتقاره لفاعل لا لمفعول.

ـ أما استدلال الباحث على كون الفعل والاسم فرعين لأصلٍ واحدٍ بإعراب المضارع بمضارعته الاسم، فذلك لخصُوصيّةٍ في المضارع دون قسميه، وإلا أعرب الماضي، والأمر، وهذا لا يقوله أحدٌ.

ص٢١١. ومازال الأستاذ يحاول أنْ يَسْتَدل على إعراب الفعل إعراب الاسم، فيعرب فاعلاً ـ وقد بيّنَا تهافته ـ فيما سبق. فأردف بأنَّ الاسم يضاف إلى الفعل بما ورد في الحديث: «.. أوانُ قطَعَت أبْهَري»، فقال: «فأضاف (الأوان) وهو اسمٌ، إلى (قطع) وهو فعلٌ».

ولا ندري لماذا استشهد بهذا الحديث الغريب، وكأنه اكتشف غريباً يلوّحُ به، وهو أكثر من أن يُحْصَى ـ مثلاً ـ ﴿يوم يجمع الله الرسل﴾ ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ ﴿يوم يعض الظالم على يديه﴾ ﴿إلى يوم يبعثون﴾.

والإضافة ليست إلى الفعل وحده ـ كما وهم الرجل ـ بل هو للجملة برمتها، وإنما ساغت الإضافة إلى الجملة مراعاة للمعنى المصدري.

فليس المضافُ إليه الفعل وحده ـ كما زعم ـ بل الجملة برمتها بالاعتبار السابق؛ وماذا يقول صاحبنا في نحو: ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾ والمضاف إليه الجملة الاسمية برمتها.

هل يقول بأن المضاف إليه هو صدرها. أي الضمير وحده ـ كما قال في

الفعلية: إن المضاف إليه هو الفعل وحده! فكيف يضاف الضمير؟ وكيف يضاف إليه منفصلاً؟ وما إعراب ما بعده، وهو خبرٌ لذلك الضمير؟ هذا غريبٌ لا يسهلُ الجواب عنه.

ـ وإذا كان الفعل مضافاً إليه فمحله الجرّ ـ إذن ـ والجر مختصّ بالاسم، لا الفعل، وإذا تقرر هذا كان لابدَّ من ملاحظة المعنى المصدري في الجملة المضاف إليها. وهذا ما يثبته المحققون من النحاة، لا ما ذهب إليه الباحث ترخيصاً، أو ترخُّصاً لا أساس له.

ص ٢١١، ٢١٢. **في مقولة: «سلب النحو معانيه»**

ردد الأستاذ مقولة رُددت قبله من كثير، وقد لاكها قبلهم شيخهم إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» ولا ندري: ما هي «العصور التي ضعفت فيها صلة النحو بمعانيه، ثم لم تزل تضعف حتى صارت المعاني بمنأى عنه، وانتهت إلى علم البلاغة! (ص٢١١، س١ من أسفل ـ ص ٢١٢، س١)؟! [كذا.].

وإبراهيم مصطفى ـ عفا الله عنه ـ يمثل مدرسة قيل فيها: «هدَّامة للقديم، وتريد أنْ تعفّي أثره، وتنبزه بالعيب والنقص». انظر: (مقدمة النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ٤).

وليت الباحث اهتدى إلى شيء تمخَّضَ عنه فكره، دون أن يزيد واحداً لهؤلاء الذين مضوا خلف إبراهيم مصطفى الذي كان من مقاصد كتابه «نقد النحويين في قصرهم النحو على (الإعراب والبناء) دون أن يبحثوا خصائص الكلام من التقديم والتأخير، والنفي والاستفهام، والإثبات والتأكيد».

ونحن نحيل الأستاذ الباحث كي يخفف من غُلَوائه أن يقرأ ردّ الأستاذ محمد عرفة على الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه: «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» ولينظر منه ملياً الصفحات ٣٢- وما بعدها.

وليس أهدى لصاحبنا من الرجوع إلى كتاب، ككتاب سيبويه، أو مغني اللبيب لابن هشام، وغيره من كتب تفسير معاني الأدوات النحوية، والوقوف عند المعاني بقدر ما يحتاج إليه دارس النحو، كمقوِّم لأشكال التراكيب. وهذا يكفي ـ أمَّا ما عدا ذلك فتكلف به علومٌ أخرى تنبني على النحو، ولا تعاديه، وإن عبقرية العلم الحديث إنما هو التخصص الدقيق: في جسم الإنسان، والقاطرة، والطائرة، والسيارة، والنبات، والآلة، وما وُجد تخصصٌ عامٌّ في كل أولئك إلا أنهم بالتشتت والمعاظلة.

ـ وأما ما استدل به الأستاذ من كلام للأستاذ شوقي ضيف فلا يَحْسُن أن يُتلبَّث عنده، فللنحو رجاله، ولينظر مثلاً كتاب «تجديد النحو ونظرة سواء» ليتبين درجته في النحو.

ـ أما ما نقله الأستاذ عن أستاذه د. شوقي ضيف من قوله: «مُفْضين في جدلهم إلى فُروض وهمية حتى عقدوا مصنفاتهم النحوية تعقيداً شديداً. . . إلخ» (ص٢١٢، س١٢و١٣) فلا ندري رداً على مثل هذا القول وسواه إلا بأن هذه الجدلية ممتدّة في سائر نشاط الذهن والعقل من علوم، ورياضيات، وخيالٍ علمي. وإن لم يكن لها من فائدة غير ترويض الذهن وتثقيفه لكفى، ومعلومٌ أن هذه الجدلية لا يُفتح بابها لغير المختصين، ولهم خصوصياتهم في كل حين.

ـ خروج وبعدٌ عمَّا يُعَنْونُ له:

ص ٢١٤. وإذ يعقد الباحث لإشكالية «سلب النحو معانيه» ـ ذلك الذي لم يُسَلَّم لمن نقل عنهم ـ! عرض لشيء لا علاقة لحديثه به.

وهو أن يكون الاحتجاج بالقرآن الكريم بقراءاته، بصرف النظر عن صحتها، وشذوذها.

ولا نحسب هذا اكتشافاً يدلُّ به صاحبُـه بنقله عن صاحب «إحياء النحو»؛ فما وجدنا نحـوياً لم يعتمـد الكتاب العزيـز غايته الأولى بقـراءاته، ولا يمسُّ الكتاب العزيز من قـريب أو بعيد أن تُؤكـد تراكيبه بنـحو ما ورد في الشعـر، أو الحديث الشريف، أو المسموع الموثق؛ كما لا يضيره كذلك أن تتفرد عنه تراكيب، يستشهد لها بالشعر، أو بكلام العرب، وإلا فكيفَ ـ إذن ـ يُدْرَسُ نحو ما ورد في الشعر، والحديث، وأمثال العـرب، وكلامها ـ وهو تراث العربية، ولا يتـسع المقام لسوْقِ آلاف التراكـيب لم يرد مثلها في كـتاب الله. فكيف ـ إذن ـ يُفْقَـهُ ما ورد فيـها، مثلاً: «وإلا فاستمتع بها» «أمـا أنت ذا نفرٍ» «أو ثلة من غنم إما لا» وغيرها الكثير الكثير، ولم يرد لها نظير في كـتاب الله، وهل الإشاحةُ عنه إلا إشاحةٌ عن تراث أمةٍ؟ أليس لمثل ذلك يعمل العاملون؟

ـ تناقضٌ والتفاتٌ عما ينشط له.

وإذ كان الرجل مـتيـماً بإبراهيم مصطـفى يردِّدُ ما قاله، نراه ينعـطف من بعدُ بقوله: «وهذا الذي نبه عليه إبراهيم مصطفى لم يفُتْ قدامى النحاة في الواقع، بل كان ضـمن منهجهم في الدرس الـنحوي في كثـير من كلامـهم.. .. حتى إننا نستطيع أن نعُـدَّ مبدأ هذه النظرية المتـكاملة في عدم فصْل المعـاني عن النحو لدى الخليل وسـيبويه، ثم لدى غـير واحـدٍ ممن ألَّفَ في إعجاز الـقرآن... كـ.. ابن هشام الأنصاري (ص٢١٤).

ـ والكلام لصاحبنا عن إشكاليـة «سلب النحو معانيه» ـ فإذا ثبت هـذا لسيبويه فليثبت كـذلك لغيره؛ إذ هو ما في دفاترهم، فلتنسف ـ إذن ـ القـضية التي نشط لها من أساسها.

ص ٢١٥ـ عنوان بلا مضمون.

والكلامُ مازال فـي «سلب النحو مـعانيه»، ولكن البـاحث الكريم يفاجـئنا بأن النحو القديم كان ينتظم أسلوباً رائعاً، وهو الالتفات، فضم إلى علوم البلاغة.

ـ ولا ندري أي كتاب محترم متخصص في النحو درس لنا أسلوب الالتفات فضلاً عن أن يبصرنا بروعته!!

والغريب أن الأستاذ راح يوضح ذلك مما ورد في «كتيِّب خلف الأحمر من ظاهرة تغليب المذكر على المؤنث والعكس»

فأي مناسبة؟ وما كتيبُ خلفٍ هذا؟ وأمامه نحو كتاب سيبويه في تغليب المذكر ٣/ ٥٦١-٥٦٤» مع أن خلفاً هذا جانبه الصواب في توجيهه قوله ـ تعالى ـ: ﴿واسجدوا لله الذي خلقهن﴾ ص ٩٦.

وغنيّ عن المجادلة الساهية التي نشط لها صاحبنا، ومحقق المقدمة؛ فالتحقيق أن حكم جماعة ما لا يعقل حكم جماعة الإناث، فيقال: «الأقلام انكسرت وكسرتهن، والاشجار ارتفعت وارتفعن، ولا يصحّ: «الأقلام انكسروا، ولا: كسرتهم» إلا على وَهمٍ من خلف الأحمر ومن قال بمقالته سهواً. والله المرشد للصواب.

ص٢١٦ـ عَوْدٌ إلى إبراهيم مصطفى:

وإبراهيم مصطفى هو رائد الأستاذ الباحث، وقوله القول، فأبو عبيدة ـ كما يرى إبراهيم مصطفى ـ رائدٌ في ربط الدرس النحوي بالمعاني..

لماذا؟

١- لأنه «يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير، أو حذف، أو غيرها» كذا!!

وهل خلا كتابٌ نحويٌّ. أيّ كتاب من هذا؟ وهل أغفلت كتب النحو ـ حتى مختصراتها ـ نحو تقديم الفاعل على المفعول، أو عكسه، والمبتدأ على الخبر أو عكسه، وكذا أبواب النحو المختلفة، وذلك لغرضٍ صناعي أو دلالي.

وكـذلك الحُـذوفُ: من حـذف الحـرف، أو المفـرد، أو الجـملة، أو الجـمل. اختصاراً أو اقتصاراً. وهل خلا من ذلك باب؟

فأي تفرّدٍ لأبي عـبيدة وريادة حتى يُنْتخب دون النحويين، ويعـدّ منهجه المنهج المثال في نظر إبراهيم مصطفى، ونظر صاحب البحث المتيم بإبراهيم مصطفى؟

وأيّ نحوٍ في كتـاب أبي عبيدة غـير ما يقصـده النحويون فيمـا يقصدون، وله منهجه الذي يعنى به: (الطرق التي يسلكها القرآن في تعـبيراته) (مقدمة المجاز ص ١٩).

وقد عُني بالناحـية اللغوية في القـرآن، فهو كتـابٌ رائدٌ في بابه، أما أن يكون كتـاب النظرية النحـوية بالمعنى العلمي فلا نزعـم أنه يمكن أن يكابر بذلك مكابرٌ. وللعلوم جميـعاً نظريَّاتها وأُسُسُـها التي ينبغي أن تصانَ وتُحْـفظ وتوجّه. وهذا ما صنعه النحويون.

ص٢١٦-٢١٨. وقد اقتنع البـاحث أن «مجاز القرآن» كتاب شـامل في معاني النحو وحـده، وإن اشتمل على شيء منه [كذا ص٢١٧، س٢و٣]، كـإشارته إلى ظاهرة التغليب، والالتفات، والتكرار، والتقديم والتأخير [كذا]. !

ولن نكرر ما علقنا به قـريباً، فهل يصلح هذا الكتـاب لغير المختصـين، فربَّما أفادوا منه إشارات تضاف إلى أبحاثٍ لهم، أما أن يكون كتاباً نحويّاً بالمعنى العلمي الذي يُوجبه العلمُ فلا.

ـ أفيكون كلَفُ صـاحب «إحياء النـحو» ومِنْ ورائه صاحب البـحث ـ مردِّداً ـ بمجاز أبي عبـيدة أن منهجه في تفسيـر القرآن كان قريباً من تفسـير القرآن بالرأي. «وهو الأمر الذي تحاشـاه كثير من المعاصرين له من اللغـويين المحافظين. . . فأثار الفَـرَّاء الذي تمنَّى أن يَضْـربَ أبا عـبـيدة لمسـلكه في تفـسيـر القـرآن، وأغـضب

الأصمعي، ورأى أبو حاتم أنه لا تحلّ كتابة المجاز، ولا قراءته إلا لمن يصحح خطأه، ويبينه، ويغيره» (انظر: مقدمة المجاز ص ١٦-١٧).

ولسنا في حلٍ - بالطبع - من أن ندلي بدلونا في هذا، لكنَّا نكِنُّ لهؤلاء المناهضين له كالفراء، والأصمعي وأبي حاتم إجلالاً عظيماً.

ونرجع لصاحبنا وأستاذه إبراهيم مصطفى: أفيكون انتخابهما لأبي عبيدة نموذجاً لكونه كان على تحرُّرٍ وهم على انتصار متوقِّد للمتحررين أيّاً كانت نواياهم؟

- أفيكون ذلك لكونه كان على موقفٍ من النحو لا يُرضِي النحاة من نحو قوله: «النحو محذورٌ» وقوله «اكتب عني كتاباً، والحَنْ فيه، فإن النحو محذور»؟! انظر: «إنباه الرواة ٣/ ٢٨٣».

ولعلَّ من المفيد - بعدُ - النظر في كتاب: «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ٣٤ - وما بعدها».

- مزيدٌ من تبعيّة:

ص٢١٨. والباحث همتُه - تبعاً لغيره على ما سبق - يُعدد الكتب التي تربط بين النحو والمعنى، وقد انتخب «إعجاز القرآن» للقاضي عبدالجبار «رأس المعتزلة»!

ولم يَسُقْ شيئاً يبين سر هذا الاعتماد من كتاب «القاضي عبدالجبار»، بل ساق نماذج لعبدالقاهر الجرجاني من «دلائل الإعجاز» معتمداً في منحاه هذا على الأستاذ شوقي ضيف الذي قدمه بقوله: «أستاذنا» (ص٢١٨/ س٧ من أسفل) - مبيناً أن أصل النظرية لعبدالجبار «الذي لم يعترف عبدالقاهر بفضله» (ص ٢١٨-٢١٩). وكشف أن نظرية النظم «سُداها النحو، ولحمتها معانيه» (ص٢١٩/ س٦)، فمعاني النحو، ووجوهها إنما هي محصول النظم عنده وساق بعض أمثلةٍ لا تفتقد من النحويين من يتوقف عندها ليبين الفروق بين معانيها.

وأيّاً ما كـان الأمر، وما تردد منذ إبراهيـم مصطفى من أنَّ «عبـدالقاهر أراد أن يسلك بالنحو سـبيلاً أهدى مما سلكه سيـبويه، وأنه كان يرى النحو نـاقصاً، وأنه حاول أن يكمله» ـ كذا ـ (انظر الشيخ عرفة ص ٥٩).

وأيّاً ما كان الأمر فلا نجد بُدّاً من بيانِ أن هذا فهم لا يسـتقرُّ؛ «فعبدالقاهر كان يعتقد في النحـو الذي ألف فيه سيبويه الكتـاب، ووصل إليه أنه متسع الأطراف، وأنه مستوفٍ خصائص اللغة العربيـة، وأنه بين مواضع التقديم والتأخير، وفرَّق ما بين التعـريف والتنكير، والحذف والذكر... إلخ، لم يقـصّر في شيء من ذلك، وإنما كان الذي يعنيه، ويجاهد في إثباته بيان: ما البـلاغة؟، وما مرجعها؟ أترجع إلى اللفظ أمْ إلى المعنى؟ ويرد على القائلين: إنهـا ترجع إلى اللفظ، وقد كان من شبـههم: أن البلغاء عُنُوا بالنَّظم، وجـعلوا مرجع البلاغة إليـه، فعمل عبـدالقاهر على إزالة هذه الشـبهة وبينَ أن البـلاغة مـرجعهـا المعنى. إذنْ فليس النظم إلا أن تضع الكلام الموضع الذي يقـتضـيه علم الـنحو؛ لأن علم النحـو هو الذي تكفَّلَ ببيـان علاقة الألفـاظِ بعضهـا ببعض في التراكـيب، وبيان الخـصائص التي تكون للتراكـيب المختلفة. إذن فـالبلاغة مـرجعهـا للمعنى. (انظر: النحـو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ٦٠-٦١).

أما النحو بمنهجه الـذي عليه الناس تأليفاً وفهماً منذ وُجِدَ فـقد أدلى عبدالقاهر فيـه بدلوه، تصنيفاً وشـرحاً في مغنيـه، ومقتصـده. مع اعتقـاده في النحو بمعناه العلمي التعليمي. (انظر مقدمة المقتصد ص ٦٧).

وأسمعـه يقول لأولئك الذين يُزَهِّدون في النحو، ويُصغِرون أمـره، ويتهاونون به، يقول: «فصنيـعُهم في ذلك أشنع... وأشبه أن يكون صَـدّاً عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه، ذلك لأنهم لا يجدون بُدّاً من أن يعـترفوا بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد عُلِمَ أن الألفاظ مغلقة على معانـيه حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها،

وأن الأغراضَ كامنة فيه حتى يكون هو المستخرج لها. . . ولا ينكرُ ذلك إلا من ينكر حِسَّه، وإلا من غالطَ في الحقائق نفسه» أ هـ. (دلائل الإعجاز ص ٢٣).

هذا قول عبدالقاهر في النحو بمنهجه التقليدي الذي استوعبه، وألف فيه، وشرح، ثم انظر قوله: «فإن قالوا: إنَّا لم نأبَ صحة هذا العلم، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله ـ تعالى ـ . . . وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها، وفضول قول تكلفتموها. . . قيل لهم: خبرونا عما زعمتم أنه فضول قولٍ، وعويص لا يعود لطائلٍ ما هو؟» أ هـ. (وينظر بعده الدلائل ص ٢٣-٢٤).

وليت الذين يحمِّلون عبدالقاهر ما لم يحمّل نفسه إياه. . يفهمونَهُ!

ص٢٢٠. ومازال الأستاذ يَسُوقُ النماذج التي لم تسلُب النحو معانيه. فأورد الزمخشري. وكأنَّ الزمخشري قد انفرد عن النحويين بأنه غير مُغْفِل لاعتبارات المعنى النحوي، قال الباحث: «فإذا به يجعل المعنى أساساً للوجوه النحوية، عليه تدور، وإليه تنتهي، وبذلك جعل الإعراب تابعاً للمعنى، وليس العكس وهو المنهج السليم الذي ينبغي أن يُتّبع، ولاسيما في نحو القرآن» أهـ (ص٢٢٠، س٥-٣ من أسفل).

قلنا: هذا كلام مطلقٌ لا يستقرّ؛ فالغالب أن الإعراب هو المُنْبِئُ على المعنى، فالأسماء تعتورها معانٍ كالفاعلية والمفعولية، والإضافة، وليس في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، فهي مشتركة وجعلت حركات الإعراب منبئة عن هذه المعاني، والمعنى المشهور: (ما أحْسَن موسى) يحتمل ثلاثة المعاني: النفي، والاستفهام، والتعجب، والمميز هو الإعرابُ حتماً.

ـ وقد يتفق الإعراب، ويختلف المعنى ـ كما في (إن) وأخواتها، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها.

ـ وقد يختلف الإعراب، ويتق المعنى نحو: «مـازيدٌ قائماً، ما زيدٌ بقائمٍ، مافي الدار أحدٌ إلا زيدٌ، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً».

ـ وانظر نحـو: «هذا غـلامُ زيد. هذا مكرمُ زيدٍ»، فـالإعـراب واحـد والمعنى مختلف، فليس ـ إذن ـ بالضرورة أن يطوِّع المعنى الإعرابَ ـ كما ادعى الأستاذ ـ، وانظر: «الإيضاح في علل النحو ص ٦٩- وما بعدها، والأشباه والنظائر ١/ ٧٨-٧٩، والإعراب سمة العربية الفصحى ص ٦٦).

ص٢٢٠-٢٢١. وبعـد فلا ندري سـبباً لـتخصـيص الزمـخشري بـهذا، وإنَّ استشهاده على مسلكه من كشافه، وهو ليس فرداً في ذلك ـ إن في كشافه، أو في نحوه التصنيـفي كما هو في المفصل، والأنموذج، وإنَّ ما اسـتدلَّ به الباحث على مسلك الزمخشري في الآيات الكريمة (ص ٢٢٠) إنما هو ملمحٌ ذكره كلّ المفسرين قبـله، وبعده. وهذا شيء لا يعـزبُ عمّن يوجِّـهُ القراءات إعـراباً، وبيان أنـه قد يختلف باختلاف القراءات إعراباً، وذلك ما لا يُفْتَقَدُ عند المفسِّرين، والأمثلة على ذلك لا تندرُ.

أما ما نقله الباحث عن صاحب «نحو التيسير» [وقد سجله تيسير النحو] وحمَّلَ الزمخشري أنه ينتهجه من (دراسة الجمل قبل المفردات ص ٢٢١، س١١و١٢) فلا ندري طريقـه، وهل يمكن أن يمثل بعض التناول منهـجاً كليّـاً للزمخـشري، وهل يمكن أن يكون من هذا المنـهج المفصّل، وقـد جـعله في: الأسـمـاء ـ الأفعـال ـ الحروف ـ المشترك، فهل هذا من قبيل دراسة الجمل قبل المفردات كما ادعى الرجل على الرجل!!؟ وهل يمكن تمثل نحو ذلك في أنموذجه؟

ص٢٢١. وقد أعـجب الباحث في بحثه بابن هـشام رابطاً بين النحو ومعـانيه وفي ذلك أمور:

الأول: أن قصد الباحث ينبغي أن يقصر على الباب الأول وهو الذي عقده ابن هشام في مُغْنيه لمعاني المفردات.

الثاني: أن ابن هشام ليس فرداً في هذا الباب فهو مسبوق بمثل الرماني، والزجاجي، والهروي، ومن سواهم وإن زاد ابن هشام.

الثالث: أنه لا معنى، ولا أساس لقول الباحث: «بناه على ما ينطقُ به التركيب، وتدل عليه الجملة والأسلوب» كيف؟

الرابع: أن الباحث تُيِّمَ بهذه الدراسة التي أخرجها ابن هشام في «معاني المفردات» وقبل ذلك مباشرة «الصفحة نفسها ص٢٢١، س١١-١٢» ذكر أن المنهج السويّ الذي دعا إليه غير واحدٍ ممن يسعى إلى إصلاح النحو وتيسيره: «دراسة الجمل قبل المفردات»!! فهل هذا عدول عن رأيه؟

ص٢٢٢ س ٣-٥. قال: «وذلك بوضع نحو جديد يقوم على المنهج السليم الذي ترسمه غير واحد من القدامى، بدرس النحو من خلال معانيه»

كيف السبيل إلى ذلك؟ ليت الباحث كشف هذه الملامح والخطوط؟

ص ٢٢٢ـ في «القياس على غير أساس»:

ذكر الباحث أن في كتب النحو الأولى «جملاً مخترعةً مصطنعةً أجاز النحاة القدامى وضع القواعد على أساسها»

وذكر أن بعضهم كسيبويه ذكر أنه «لا شاهد لها من كلام العرب» (س٩)

والنص الذي حكاه عن سيبويه ليس في كتابه في الموضع الذي حدده. في الطبعة التي رجع إليها (ط هارون). وسيبويه يقصدُ ما تَصوغُه من نحو مسائل لم يصغ عليها العرب، وهي مسائل صيغت لا عن قياسٍ على مسموعٍ، بل للترويض والتمرين شحذاً للذهن على ما نبهوا.

وقد علل لنحو ذلك ابن جني (الخصائص ٢/ ٤٨٧) بأنه «الإدخال لما تبينه في كلام العرب، والإلحاق له به، والتماس الرياضة به، والتدرب بالصنعة فيه» أهـ.

وليس ذلك مقصوراً على النحو، بل هو وارد في علوم الدين والدنيا، ومسائل الفقه، والرياضيات البحتة، والهندسات الفراغية ـ كما يسمونها ـ تحفلُ كثيراً بنحو ذلك.

ص٢٢٢. وكأن الباحث يتصيد لهذه العبارات، أو لبعض الجمل، والتراكيب المصوغة بمقتضى القياس والقواعد، وإن لم يرد لها استعمال. كالعبارتين اللتين علق عليهما بأنهما شاذتان في القياس والاستعمال جميعاً (س٥ من أسفل).

وحتى هذه لا تنعدم حضوراً في اللسان (وانظر: المزهر ١/ ٢٢٩)

أما المسألة التي أوردها صاحبنا من ابن مضاء [بغض النظر عن درجة ابن مضاء في النحو، وإن تُيِّمَ بانتفاضته المهزولة المجددون، أو المبددون!] ـ وهي من باب التنازع، فالنحويون من قديم نبهوا على خروجها عن القياس، ولا يراها الجرميّ وغيره (انظر: الرد على النحاة ص ٩٨ حاشية ـ ت د. شوقي ضيف).

فلا فضل لابن مضاء في الإنكار، ولا لصاحبنا في التذكير.

ـ أما ما نقله الأستاذ الباحث (ص ٢٢٣، س٤-٦) عن تمام حسان، عن أساتذته فهو كلامٌ ما كان يجمل أن يصدر عن تمَّام، أو أساتذته، حتى يردده صاحبنا؛ فهذه العبارات قيلت ملايين المرات في الفرق المظلمة ـ قطعاً ـ وما حضر عفريت واحدٌ، فضلاً عن عفاريت العالم (!!!) وليجرب صاحبنا بنفسه إن أراد(!!).

ص٢٢٣. والباحث العزيز، وهو بمعرض «القياس على غير المقيس» ينكر على النحويين أنهم يقيسون على غير المقيس فيستعملون كلمة (عامة) توكيداً على حين وردت في المأثور من كلام العرب اسماً غير توكيد» أهـ. وفي هذا أمور:

أولها: أن ألفاظ التوكيد المعنويّ المتَّفق عليها تستعمل توكيداً وغير توكيد، فلا غرابة في (عامة) أن تستعمل اسماً غير توكيد. كما تستعمل توكيداً.

ثانيها: أن النحويين قد قرروا من قديم أن استعمال (عامة) في التوكيد غريب (انظر: الأوضح ٣/ ٣٣١) فإيرادها هنا تحاملٌ ساهٍ، فاللفظة لا يذكرها كثير من النحويين (انظر ش الكافية ١/ ٣٣١).

وقال ابن الناظم: «أغفل كثير من النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين، ونبه عليهما سيبويه» (شرح الألفية لابن ناظم ص ٥٠٣. وانظر: الكتاب ١/ ٣٧٦).

ثالثها: وأيّ ضير في استعمال (عامة) في التوكيد، ألا يعني ذلك تحركاً من النحويين، وتقبُّلاً واستحضاراً للمعنى؟ وألا يناهض هذا ما عنون له الباحث من بعدُ مباشرة بعنوان: «الجمود على القديم» بوصفه إشكالية نحوية؟ وكيف يُعَد هذا على النحويين، لا لهم من هذا الباحث الكريم؟

ص٢٢٤. وقد عنون الباحث لإشكالية جديدة أو رابعة: (الجمود على النحو القديم)

وقد حملَ على المحدثين جمودهم على النحو القديم (!!)، وأن النحو «مايزال فيه جزءٌ غض صالحٌ للبحث فيه، وتطويعه على أسس استقرائية وصفية، عن طريق العودة إلى سابق طبيعته، واستنباط أصوله الأولى» أهـ (س٨ و٧ من أسفل) [كذا!].

وهذا كلام نقله عن صاحب «نحو التيسير».

ولا ندري هذه الانتفاضة، وعلى أي أساسٍ؟ وهل مازال للعرب سماعٌ حتى يُستقرأ، ويُستَقَى منه القواعد؟

إن اللغة التي استُقرئت، وقُعّدت قواعدها قَدْ حُدّدت من قديم ـ في الجاهليين، والمخضرمين والإسلاميين، وفي المولدين تقرر أن الصحيح عدم الأخذ عنهم (راجع الخزانة ١/ ٥-٨).

ثانياً: اللغة:

ص٢٠٣، س٥و٤ من أسفل: «من سهام الحقد والتَّسيّب»

الأحسن: «التهاون، والانفلات» بدلاً من «التسيب».

ص٢٠٣، س٤ من أسفل: «من سهام الحقد... والجهل»

وليس للجهل سهام تسدّد، وإنما هو مرض، لا سهام له.

ص٢٠٤، س٦ من أسفل: «... للمُعَرِّبين»

صوابه: «للمعرَّبين».

ص٢٠٤، س١ من أسفل: «حتى اضطررنا على اختصارها»

صوابه: «لاختصارها. أو إلى اختصارها» قال ربنا ـ عز وجل ـ: ﴿إلا ما اضطررتم إليه﴾.

ص٢٠٦، س٢ من أسفل: «موافاةً لأحد أصولهم»

صوابه: «وفاءً، أو توفية، أو إيفَاءً»

ص٢١١، س٣: قال: (سِجْنُه)

ص: (سَجْنُه)

ص٢١٨، س٦ أسفل: «وحقّاً إنَّ عبدالقاهر»

صواب: «وحقّاً أنَّ عبدالقاهر» بفتح همزة «أنَّ»

ثالثاً: عبارات غير لائقة:

ص ٢٠٦، س٩: «وتكلفوا تأويلاً ما أنزل الله به من سلطان»!

ص٢٠٦، س٢ و١ من أسفل: «ويصرون على هذا الأصل إصرار المكابر»!

ص٢٢٢، س٣: «ذلك الفصام النكِد»

ص٢٢٣ـ ما نقله عن تمام حسان س٤-٦.

فالخلاصة:

أن هذا الكلام الذي أرسله صاحبنا إرسالاً نقولٌ عن كتب لم يطمئن إليها الدرس النحوي، وتعرَّت أفكارها ونُوقشت بما ردّها، أو قلَلَ من شأنِها في مضمار البحث الحصيف. وحسبنا أن أصحابها لم يتخصصوا في النحو التخصص المتشرب المتمثل المفرز لرحيقه، وقد بلوناها انتفاضاتٍ محمولة، أو محمولاً عليها، لا تقدم شيئاً. والسؤال الذي يُرْسَلُ بأخِرة: أين الباحث؟ وأين مشروعه؟ بحثنا عنه كثيراً فلم نجده. والنحو صعب وطويل سلَّمه!!.

* * *